

مصالحة واضحة وضرورية

نسمع الكثير عن الخطة الاقتصادية للحكومة الجديدة وعسى ان تولد. في المقابل لا نعلم ما هي هذه الخطة ومعالمها لم تتضمن وحديث وزير الاقتصاد المنشور في "النهار" هذا الأسبوع أفاد ان من تلك المعالم توضيح مجالات التعاون بين الوزارات والوزراء واتباع خطة ماكينزي، وبما لها من خطة تقرير ماكينزي، الذي لم يأت بجديد، يرى ان قطاع الخدمات الذي يشمل العمل المصرفي، ونشاط السوق المالي، وخدمات الصحة والتعليم والنقل والاتصالات وبرامج المعلوماتية والسياحة والطيران الخ يشكل 80 في المئة من الدخل القومي مقابل 20 في المئة تنافر من الزراعة والصناعة. ويوصي بطلب المعادلة الى 60 في المئة للخدمات و40 في المئة للصناعة والزراعة وكأن الخدمات هي مرتكز الاستغلال للمواطنين والزراعة والصناعة توفران الخير للبنان. ومن ثم وبعد هذا التحليل البسيط يوصي بتطوير السياحة ومبادرات تطوير برامج الكمبيوتر، وهذه من صلب الخدمات. سادتي الكرام، شركة ماكينزي معرضة للملaque في جنوب أفريقيا، التي تنافر من اللبنانيين العاملين في ارجائهما منافع كبيرة للبنان، لا هم الها تبيان خسائر تفوق الـ 800 مليون دولار لمجموعة شركات تملكها عائلة هندية. فرجاء، فيياساً بتقويمها البسيط للاقتصاد اللبناني وتوصياتها التي تختلف توصيتها الاساسية بالتحول عن الخدمات، لا تعتمدوا تقرير ماكينزي في برنامجه الذي تنتظره بفارغ الصبر دون امل كبير لمعرفة تفاصيله. سادتي المسيرين شؤون العهد، والمطالبين الجميع بدعم العهد، نرجوكم توضيح برنامج السنوات الأربع المتبقية من ولاية فخامة الرئيس، والمؤشرات المتوفرة لا تبعث على التفاؤل. فالامتحان الاول، الذي افترض اجيائه بخفض عجز الموازنة 250 مليون دولار لهذه السنة مقارنة بالسنة المنصرمة فشل، لأن الموازنة ستظهر عجزاً يتجاوز عجز السنة السابقة لا يقل عن 700 مليون دولار، وبالتالي تكون الممارسة غير المنتظمة رفعت العجز عن التقدير 950 مليون دولار. تحدثت السفيرة الاميركية حديثاً عن الوضع الاقتصادي وقالت حرفيأً، ان لبنان استطاع الحصول على وعد بالتمويل في مؤتمر "سيدر" تتجاوز 10 مليارات دولار لاعادة تجهيز منشآت البنية التحتية وترفعها، وعطفت على الاشارة الى الوعود القول ان الاموال لن تنافر ما لم تكن هناك برامج واضحة لتحسين الادارة العامة، وتكريس الشفافية في استدراج العروض، وصوغ شروط المناقصات بكافية. الفاسي والداني في لبنان والمؤسسات الدولية يعرفون ان المشكلة العصبية هي تأمين الكهرباء دون هدر نسبته 50 في المئة على شبكة توزيع مهترئة، وسرقات متعددة وتنمية عن تسديد فواتير تقم للمستهلكين دون تفاصيل. العجز الاكبر في الانفاق العام منذ عام 2008، أي خلال عقد من الزمن، كان نتيجة طلبات الدعم لتأمين المحروقات للمعامل المقادمة العهد لانتاج الكهرباء والشبكات المهترئة والممارسات العقيبة. والافتراض تخصيص وزارة الطاقة بالفترة التي اشرفت على الهدى مد 10 سنين وتبثت بارتفاع نسبة الفروع لمؤسسة كهرباء لبنان وفوائدها الى مستوى 43 في المئة من الدين العام. عجز معالجة الكهرباء كان ولا يزال السبب الرئيسي لتزايد الدين العام، وعشرين سنين انقضت و مليارات الدولارات اهدرت ولم تزد طاقة الانتاج ميغاوات واحداً، بل توجهنا الى استئجار الباخر، التي بعد استهلاكها مئات ملايين الدولارات تترك الشواطئ اللبناني دونها زيادة في طاقة الانتاج يدعوا اليوم وزير الطاقة في حكومة تصريف الاعمال الى اعطاء الشركة التي تعهدت انشاء معمل ثان في دير عمار امتياز انتاج 550 ميغاوات، وانجاز المعمل خلال سنتين مع تخصيص الشركة بامتياز 20 سنة شرط تعهداتها تغطية نفقات انجاز المصنع. ان السبب الحقيقي لتجهيز الوزير الكرييم تخوف الحكومة اللبنانية من ربح الدعوى التي اقامتها الشركة عليها استناداً الى شروط العقد الموقع عام 2013 ويبدو ان توجه المحكمة هو الى الزام الحكومة دفع 200 مليون دولار تعويضاً لعدم قيامها بالتزاماتها ب يريد الوزير تفادى اضرار التعويض مادياً و معنوياً وقد اتجه الى الاتفاق مع الشركة القبرصية - التي لا تنافر لديها الخبرة المطلوبة والامكانات المالية لعقد يستند الى قواعد تخصيص انتاج الكهرباء وتوزيعها، وهذا هو المنهج المقترن منذ سنوات، دون تحقيق أي خطوات اصلاحية ويتفرد من الوزير، علماً بان انجاز تجهيز معمل بمولدات نقالة تجزء على مقربة من البلدات الرئيسية في لبنان مثل طرابلس، جبيل، بيروت، النبطية، صيدا، زحلة وبعلبك هي الحل الافضل والذي يؤدي الى خفض العجز ملياري دولار سنوياً. ان الامر الاكيد المعلوم ان اموال "سيدر" لن تتوافر ما لم يتم اصلاح الكهرباء، "ومن جرب المجرب كان عقله مخرباً". واذا رادت الحكومة الجديدة الحصول على تقييمات المشاركيين في مؤتمر "سيدر"، عليها ان تبادر الى وضع برنامج مقنع لتحقيق الكفاية الكهربائية استناداً الى سياسات مغایرة الواقع الذي اتقل على لبنان واللبنانيين، ليس فقط بترزید الدين العام بل ايضاً باستهلاك اموال اللبنانيين على شراء الطقة من البدائل التي يبدو انها تشرعن، بطلب تركيب العدادات الالكترونية، ويا له من طلب معروف منذ عام 1999. هنالك اقتراحات متعددة أفضل بكثير من توصيات شركة ماكينزي وبرنامج قروض "سيدر" المفترض ان تكون ميسرة تركيب المعامل النقالة من البلدان الرئيسية يؤدي الى توفير الخسارة التقنية على الشبكات المهترئة وزوال السرقات لقرب انتاجها بكمالها يمكن انجازها خلال سنة واعتماد غاز البوتان لتوليد

الطاقة لتحقيق وفورات كبيرة والحد من التلوث، والوفر يكون على الأقل مليار دولار عام 2019 ومتاري دولار عام 2020. السؤال يطرح كيف نعالج الحاجات المالية الضرورية، وننفاذى ازمة مالية واقتصادية؟ لدينا التزامات غير مسددة من مؤتمر باريس 3 تبلغ 3.6 مليارات دولار والمطلوب ان ننفق 500 مليون دولار على استثمارات تشمل بصورة خاصة تطوير وتحسين اختلافات السير من محيط الكازينو وحتى بيروت، وتأمين 500 مليون دولار للحصول على 3.6 مليارات دولار أمر ممكن، فعسى ان يكون برنامج الحكومة، تأمين الكهرباء بالمولادات النقالة وتحريك رصيد مؤتمر باريس 3. كلمة أخيرة لا بد منها. لقد طرح الوزير المميز غسان حاصباني تخصيص اعمال الاتصالات على اشكالها المتعددة والتي يفترض ان حقوقها للدولة، وان هي تعافت مع التجديد دورياً على خدمات الهاتف الخلوي التي تؤتي الدولة ثاني أكبر دخل من شركتين تقومان بالعمل بحسب شروط تعاقبية. ولو كانت لدينا الشجاعة ونحن نشكو من تقطيع الخطوط ومستويات تكاليف الاتصالات للجانب الى تخصيص هذا القطاع والاكتفاء ربما باوجيرو مع الغاء وزارة الاتصالات، وحينئذ نستطيع تأمين 6-8 مليارات دولار أو أكثر من تخصيص القطاع بالفعل، بدل القول إننا نلزم العمل لشركة الهاتف الخلوي. ان الامل في تجاوز الازمة المالية والاقتصادية لا يزال قائماً اذا احسنت الحكومة اتخاذ القرارات الجريئة وادا استقدنا من التقنيات الحديثة ومبريات الامور في قطاع الطاقة سواء في المانيا او انكلترا.